كلية التجارة
قسم الاقتصاد

العلاقة بين الاستقرار المالي في القطاع المصرفي والأداء الاقتصادي الكلي في مصر: دراسة تحليلية وقياسية

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد

إعداد الباحث

بهاء جمال بسيوني محسن

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد –كلية التجارة– جامعة بنها

لجـنة الإشـراف

أ.د/ حسني حسن مهران

أستاذ الاقتصاد

العميد الأسبق–كلية التجارة

جامعة بنها

أ.د / أميرة عقل أحمد

أستاذ الاقتصاد المساعد

القائم بعمل رئيس مجلس قسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة بنها

٢٠٢٣

الملخص

تستهدف الرسالة دراسة العلاقة بين الاستقرار المالي المصرفي والأداء الاقتصادي الكلي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢١). وتختبر الدراسة فرضيات عدة هي (١) نجح النظام المصرفي المصري خلال الفترة المشار إليها في تحقيق السلامة المالية، رغم العديد من الصدمات السلبية العالمية والقطرية، (٢) ترتب على تطبيق قواعد بازل ٣ تحسناً في أداء القطاع المصرفي المصري، (٣) نجح البنك المركزي المصري - إلى درجة كبيرة - في تحقيق الاستقرار المالي المصرفي واستقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة المشار إليها آنفاً. وفي أعقاب جائحة كوفيد ١٩، (٤) توجد علاقة تأثير متبادل بين متغيرات الاستقرار المالي المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، وتتميز تلك العلاقة بالاستقرار. وقد تم تحليل آداء الجهاز المصرفي باستخدام مؤشرات السلامة المالية للبنوك CAMELS ودراسة تأثير أهم المستجدات المصرفية محلياً ودولياً (الإصلاح المصرفي في مصر الذي بدأ عام ٢٠٠٤، وتطبيق قواعد بازل ٣) على أداء القطاع المصرفي المصري، مع تقييم دور البنك المركزي المصري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي المصرفي، وبيان أهم الأدوات والإجراءات التي اتبعها لتحقيق ذلك. كما تم تحليل تأثير الصدمات العالمية والقطرية (التي شملت كلاً من الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وعدم الاستقرار السياسي في عام ٢٠١١، وجائحة كوفيد-١٩) على متغيرات الدراسة. وقد قامت الدراسة بتطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات شهرية للفترة الممتدة من يناير ٢٠١١ وحتى ديسمبر عام ٢٠٢١ – وفقاً للبيانات المتاحة– لنمذجة العلاقة بين الاستقرار المالي المصرفي وأداء الاقتصاد الكلي. وقد تم استخدام نسبة القروض المتعثرة (مؤشر لجودة الأصول) كمتغير تقريبي يعبر عن الاستقرار المالي المصرفي، بينما تم استخدام مؤشرات عدة للتعبير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي قيمة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، والرقم الأساسي لأسعار المستهلكين، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، مؤشر أسعار الأسهم EGX100، وسعر الفائدة على الإقراض بين البنوك لليلة واحدة (هدف تشغيلي للبنك المركزي المصري). وتم استخدام جميع المتغيرات في صورة الفروق الأولى باستثناء متغير القروض المتعثرة الذي تم استخدامه في صورته الأصلية. وتشير نتائج سببية Granger إلى رفض فرضية العدم المشتركة لمتغيري نسبة القروض المتعثرة ومعدل التضخم. وتشير نتائج دوال الاستجابة للصدماتCholesky– decomposition– خلال ١٢ شهر إلى أنه يترتب على صدمة موجبة مقدارها ١% في نسبة القروض المتعثرة ذاتها ارتفاعٌ كبيرٌ في نسبتها حتى الشهر السادس لتنخفض بعد ذلك ولا تعود إلى مستواها التوازني حتى نهاية الفترة. ويترتب على صدمة موجبة غير متوقعة مقدارها ١% في معدل نمو الناتج وعوائد الأسهم انخفاض نسبة القروض المتعثرة بنسب مختلفة خلال أشهر مختلفة. وفي المقابل، ترتفع نسبة الديون المتعثرة بنسب مختلفة عبر الأشهر المختلفة تأثراً بصدمة موجبة قدرها ١% في معدل التضخم (المحسوب وفقاً لأسعار المستهلكين) وسعر الفائدة على الإقراض بين البنوك لليلة واحدة، بينما تتأثر نسبة القروض المتعثرة تأثراً طفيفا استجابةً لصدمة موجبة مقدارها ١% في معدل تغير سعر الصرف. تشير نتائج تحليل مكونات التباين إلى أن صدمات المتغير ذاته تفسر نسبة كبيرة من التقلبات التي يتعرض لها.